

"هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات": إلتقاء ضرورة أم إرهابات تحالف سياسي

فتحي بالحاج *

باشرت السلطة تحت شعار "مقاومة التطرف" ضرب الحركة الإسلامية ممثلة بحركة النهضة (الاتجاه الإسلامي سابقا). ووجدت الدعم في بداية حملتها من بعض الأجنحة اليسارية. فبعد ثلاثة سنوات من خطاب الانفتاح (1987 - 1990) ارتكست السلطة وعادت إلى الخطاب الأحادي التوجه. وخلت الساحة السياسية من أي صوت نقدي، وغرقت في حالة من الوهن السياسي والفكري. وقد صاحب هذه الحقبة ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين أصحاب الشهادات العليا. ولم تفلح سلسلة التحركات واللقاءات التي نظمت بين قوى المعارضة التونسية قبل 2005 في الانتقال إلى أشكال تنظيمية راقية، إلى أن جاءت تجربة "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" لتعبر عن مرحلة جديدة في التعامل بين قوى سياسية معارضة، متناقضة فيما بينها، وكذلك لتعبر عن حالة نوعية جديدة في التعامل مع السلطة، اكتسبت جدتها وجدّيتها من طبيعتها مكوناتها ومن طبيعة الخطاب المقدم فيها، ومن طبيعة المهام التي طرحتها على نفسها.

دعوات لفتح أبواب الحوار

فشلت السلطة في "استثمار انتصارها" على حركة النهضة الإسلامية، بالرغم من المحاولات المتعددة من قبل السلطة القيام بسياسة اجتماعية وثقافية تسعى بها إلى استرجاع القطاعات الاجتماعية التي نمت فيها الحركة الإسلامية. ويعود هذا الفشل إلى عجزها عن خلق حراك سياسي جديد قادر على ملء الفراغ الموجود سواء مع "العناصر الإسلامية المعتدلة"، المنسحبة من حركة النهضة المدانة بالتطرف من قبل السلطة⁽¹⁾، أو مع التيارات السياسية الأخرى. لقي النموذج التونسي في البدء صدى مقبولا لدى دوائر صنع القرار في أوروبا لأن الأحداث المأساوية في الجزائر خلقت تخوفا لديها، وشددت على ضرورة دعم النموذج التونسي في التعامل مع التيار الإسلامي حتى لا تنزلق البلاد إلى الإرهاب والفوضى على الطريقة الجزائرية. وتمكنت السلطة بمهارة من استخدام هذه الفزاعة في الخارج وفي الداخل أيضا، بينما عجزت حركة النهضة عن تقديم خطاب مطمئن.

لكن سرعان ما فقدت هذه الصورة النموذجية في التعامل مع الظاهرة الإسلامية وحركة النهضة بريقها، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها:

أولا: تعدد بوادر التحركات المطالبة الاحتجاجية (العمالية والطلابية) في البلاد منذ أواسط التسعينيات، في مواجهة السلطة سواء في شكل إضرابات احتجاجية أو في شكل تحركات رمزية

⁽¹⁾ تمكنت السلطة من الاستفراد بالحركة الإسلامية ممثلة بحركة النهضة في أوج حرب الخليج الثانية سنة 1991. وقد كانت مواجهتها في أولوية أجندتها السياسية إذ كشفت صناديق الاقتراع في انتخابات 1989 أنها الحركة السياسية الأكثر تنظيما وأكثر تماسكا وتشكل خطورة عليها. ولئن تمكنت الحركة الإسلامية من إظهار حركية ومقدرة على الفعل السياسي والحركي أثناء الانتخابات، إلا أنها افتقدت خطة واضحة بعد هذه التجربة الانتخابية. ثم أن الحركة فقدت الكثير من مرونتها ومقدرتها على السيطرة على عناصرها، وسقط البعض منهم في رد الفعل. كذلك فإن توقيت المواجهة مع السلطة أثناء حرب الخليج لم يكن في صالحها، حيث الشارع في تونس يعطي أهمية كبرى للقضايا القومية. وزاد الطين بلة مواقف بعض قيادات الحركة المتعارضة مع الموقف السائد في الشارع، المساند للعراق. لا بد من الإشارة إلى نجاح السلطة في خوض المعركة الإعلامية مع حركة النهضة. ورغم تأكيد قيادات النهضة على رفض أسلوب العنف، فإن المحاكمات شملت كل ما ينسب إلى الحركة. وتمكنت السلطة من تحييد أغلب القوى السياسية تحت شعار مقاومة التطرف. ووضعت أغلب قيادات حركة النهضة الإسلامية في السجن بعد محاكمتهم.

سياسية، مثل اضراب الجوع الذي قاده الصحفي بن بريك، أو إعلامية من خلال تعدد المواقع المعارضة على الإنترنت، أو قطاع المحاماة الذي تمكن من استرجاع استقلالته في خضم العاصفة.

ثانياً: التواجد المكثف للمعارضة التونسية اسلامية ويسارية في أوروبا حيث تمكنت بالتفاعل الايجابي مع الدوائر الحقوقية والقانونية الأوروبية من تعديل الكفة لصالحها. وأصبح الخارج، الذي كان عمق الترويج للنموذج التونسي في التعامل مع الحركة الاسلامية، عمقا لحركات المعارضة ضد السلطة التونسية. اشتدت المعركة بين أنصار النظام والمعارضين في العديد من الدول الأوروبية مثل: فرنسا وسويسرا وبلجيكا وبريطانيا. وتمكنت المعارضة من أن توصل ملفاتها الى هذه الدوائر والتنبيه الى العديد من التجاوزات. وقد كان وراء هذه التحركات بعض الأطراف من الجمعيات والأحزاب والشخصيات الفكرية. وقد لعبت "اللجنة من اجل احترام الحريات وحقوق الانسان في تونس" بباريس دورا بارزا في تجميع المعارضة التونسية في المهجر. وقد كان لسلسلة الاضرابات التي شنتها بعض الشخصيات التونسية مثل الصحفي توفيق بن بريك 2000 واضراب الجوع الذي شنته المحامية راضية النصاروي 2003 أو وكذلك وما تعرض له القاضي مختار اليحياوي، أثرها في تغيير موقف الرأي العام الأوروبي، اذ شكلت هذه الإضرابات مناسبات لطرح ملف حقوق الإنسان في تونس. فعوض ان تبادر إلى اتخاذ قرارات تنزع الفتيل قامت السلطة بممارسات تؤكد شهادات هؤلاء الناشطين السياسيين، من حملات مضادة: مصادرة الصحف الأجنبية. كل هذه الجهود الفردية والجماعية تمكنت المعارضة في الخارج من كسب "الخارج" لصالحها في معركتها مع السلطة⁽²⁾.

ثالثاً: التغييرات التي حدثت في المستوى المغربي فقد شهدت دول المغرب العربي تطورات سياسية ايجابية ولو بصفة نسبية. فعلى الرغم من الوضع المأزوم التي تمر به الجزائر فإنها حافظت على حرية نسبية لحرية التعبير. كذلك شهدت المغرب ما يشبه تداول على السلطة السياسية وتم فتح ملفات الماضي للتسامح، وتوفرت الحريات وتم السماح لحزب سياسي ذي خلفية اسلامية معتدل بالعمل العلني على الرغم من "وجود تيار اسلامي نصي"⁽³⁾.

(2) شهدت حركة المعارضة في المهجر مرحلة مد وجزر. لقد كانت أول تجربة هي تأسيس جمعية تجمع أطراف سياسية متعددة هي "تونس الديمقراطية الآن" في لندن وباريس (1995) وتواجد فيها اسلاميين وتيارات سياسية أخرى ليبرالية وقومية وكان أحمد بن صالح وزير الاقتصاد السابق ومحمد مزالي رئيس وزراء سابق أبرز، و محمد موعدة من أبرز وجوه هذه المرحلة (بيان "الغنوشي - موعدة" الصادر في مارس 2001). وجدت المعارضة التونسية في البداية وأساسا الاسلامية صعوبة في أوروبا نظرا لما كانت تمر به الجزائر من حالات العنف . هذا الموقف المساند للسلطة من قبل الدوائر الأوروبية شهد تراجعا بعد جملة من التحركات كان أبرزها اضراب الجوع للصحفي توفيق بن بريك. لكن سرعان ما انهار جهد المعارضة مع أحداث 11-9-2001، التي أعطت دفعا لأسلوب استئصال التيار الاسلامي. لكن هذه المعارضة سرعان ما عاودت نشاطها اجتماع باريس الذي عقد قبل أيام من تنظيم الاستفتاء حول تعديل الدستور في مايو 2002. ثم كان اجتماع "أكس أون بروفنس" جنوب فرنسا المنعقد في مايو 2003، بفضل هذا الحراك السياسي الذي شهده الداخل والخارج. عاودت خيوط الاتصال بين الاسلاميين والتيارات السياسية اليسارية الأخرى. وقد أبدت حركة النهضة مرونة أكثر في التفاعل مع المعارضة. و شهد خطابها السياسي والفكري تطورات كبيرة.

رابعاً: كما اعتبر أن التجربة التركية دفعت بالكثير من العلمانيين في تونس وخارجها إلى مراجعة موقفهم من ظاهرة الإسلام السياسي، إلى جانب موقف الأمريكيين والأوروبيين الجديد من مسألة الحوار مع الإسلاميين والسعي لإدماجهم في الحياة السياسية في بلدان المنطقة.

خامساً: سنة كاملة من الحراك السياسي تم على خلفية دعوة رئيس الوزراء الاسرائيلي لحضور مؤتمر المعلوماتية، فبالرغم من تكتم وسائل الاعلام الرسمية فإن وسائل الاعلام العالمية تناقلت الخبر مما أدى إلى شحن الشارع (شباط/ فبراير 2005). ففي حين تذرعت السلطة بعد فترة وتحت ضغط الشارع بأن المؤتمر تابع الأمم المتحدة فليس من حقها حجب الدعوة على "اسرائيل". إلا أن الشارع في تونس كان له رأي مناقض للموقف الرسمي، إذ تحركت تونس في انتفاضة غير معهودة وفي مظاهرات جديدة من الشمال إلى الجنوب تندد بالسلطة وبدعوتها لمجرم الحرب شارون. لم تنظر السلطة ردة الفعل هذه الشئ الذي أربكها. صاحب هذه المظاهرات تحركات قوية قادها المحامين على خلفية سجن المحامي محمد عبو.

كل هذه العوامل اضافة الى غيرها أضعفت أسلوب الحسم التي اتبعته السلطة مع حركة النهضة الاسلامية. في مطلع التسعينات عندما قررت اجتثاث حركة النهضة الاسلامية وتجفيف منابعها.

انتقال اليسار من العداوة إلى الحوار:

حكم العداوة طبيعة العلاقة بين التيارات اليسارية والاسلامية منذ السبعينات. إذ لم ير اليسار من الظاهرة الاسلامية إلا اليد الأمريكية والانبريالية التي تمتد لضرب كل ما هو تقدمي، وللقضاء على التيار الاشتراكي. أما التيار الاسلامي الصاعد فلم يجد في اليسار المسيطر على الساحة الفكرية إلا الاحاد والتغريب، وضرب للهوية الصحوه الاسلامية. وقد حكمت هذه القاعدة العلاقة بين الطرفين. ولم يكتشفا ما يمكن أن يكتشفه كل واحد لدى الآخر من نقاط ايجابية يمكن الاستفادة منها. وترسخت العداوة بين التيار الاسلامي واليساري وصلت الى العنف داخل أروقة الجامعات. وقد كان مبدأ الاقصاء والعنف من الجامعات والنقابات وفي وسائل الاعلام وتمكنت السلطة من توظيف هذا التناقض لصالحها. وقد تمكنت السلطة في مطلع التسعينات من تأليب جزء من النخبة اليسارية ضد الحركة الاسلامية، وقد استفادت من هذه التناقضات الايديولوجية وتمكنت إلى حين من عزل حركة النهضة. "على أساس أنها عدو المجتمع والمكاسب التي حققها الشعب التونسي منذ الاستقلال" فإن جزء من هذا اليسار راجع مواقفه من الحركة الاسلامية. جاء التغيير من أكثر الأحزاب اليسارية راديكالية وهو حزب العمال الشيوعي، وكان أكثرهم عداوة للحركة الاسلامية. هذا التغيير نابع من قراءة جديدة حول مفهوم التحالف السياسي وتركيزه أن الصراع من أجل الحريات لا يخضع للمنظور الايديولوجي أو العقائدي. أوبين ما يسميه الأساسي والثانوي أو بين الاستراتيجي والتكتيكي. القراءة الجديدة لحزب العمال الشيوعي تجاوزت كتاباته السابقة التي تعتبر حركة النهضة الخطر الأساسي على المجتمع. بهذه القراءة الجديدة كسر حزب العمال الشيوعي حاجزا سميكا كان يفصل بين اليسار الماركسي والحركة الاسلامية في تونس منذ عدة عقود. وهكذا دخلت قيادته إضراب الجوع، ثم "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات".

إضراب الجوع ومؤتمر المعلوماتية:

دخلت، قبل شهر من مؤتمر حول المعلوماتية، ثمانية شخصيات حقوقية وسياسية تنتمي الى تيارات سياسية وفكرية مختلفة بما فيهم الاسلاميين، في 18 أكتوبر 2005، في اضراب جوع مفتوح رافعة أربعة مبادئ عامة وهي ما يطلق عليها الأدنى الديمقراطي. تهدف الى تنبيه الرأي العام العربي والعالمي لحقيقة ما تتعرض له هذه القوى. وكالعادة ردت السلطة بالتجاهل أولاً ثم التصعيد عوض أن تبادر الى أسلوب التهدئة وفتح حواراً مع المضربين لدراسة مطالبهم قبل المؤتمر. أثبتت السلطة، مرة أخرى، باتباعها أسلوب المواجهة مع أغلب ممثلي المجتمع المدني والأحزاب المستقلة افتقادها للمرونة السياسية. بالرغم مما لاقاه الاضراب من مساندة من العديد من الجمعيات والأحزاب التونسية المسموح لها بالنشاط مثل حزب التجديد الشيوعي سابقاً، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات⁽³⁾، فإن السلطة استهانت من مقدرة هذه المعارضة على استخدام هذا المناسبة منبرا لها، للتعريف بمطالبها وتحويل القمة إلى مناسبة ل"محاسبة السلطة التونسية" على مدى التزامها بالحريات. فشلت في حجب مطالب المضربين وأقدمت على بعض الممارسات ساهمت في تأكيد مطالب المضربين وفي رفع نسبة التضامن معهم على المستوى المحلي والدولي، مثل: منع القمة الأهلية لمجتمع المعلومات التي كانت ستتنظم بموازاة مع القمة الرسمية وهذه الظاهرة صاحبت كل المؤتمرات الدولية في السنين الأخيرة.. وقطع بث مداخلة رئيس الوزراء السويسري، التضييق على الصحفيين، منع بعض الوسائل الاعلامية وحجب مواقع انترنات.. "واكتشف العالم أن السياسة الإعلامية في تونس تتعارض كلية مع فلسفة مجتمع المعلومات المؤسسة على مقولة ديمقراطية الوصول إلى المعلومة وإنتاجها وتداولها، في حين تعتمد السلطة في تونس على مراقبة لصيقة للمعلومة منذ لحظة إنتاجها إلى تداولها، مما ولد مشهداً إعلامياً رتيباً يردد نفس الخطاب صباح مساء." لقد كان المؤتمر فرصة تاريخية بالنسبة لقوى المعارضة للكشف عما تعتبره معاناة يغطيها الاستقرار الظاهري، إذ الواقع يتكشف عن حقائق أخرى بالنسبة لها، مما دفع الأطراف الرسمية الأوروبية والأمريكية إلى أن " تصدق ماكانت تعتبر من قبل مجرد تضخيم من قبل المعارضين للنظام التونسي" وهكذا تحول المؤتمر من رغبة السلطة في اظهار ايجابيات النموذج التونسي في التنمية والاستقرار وترميم ما أصاب هذا النموذج بفعل النشاط والحركية التي تمكنت من خلفها قوى المعارضة التونسية في أوروبا الى فرصة تاريخية تمكنت فيه المعارضة بجدارة على طرح مطالبها. لقد كان اضراب الجوع واضطراب السلطة في مواجهته وفشلها الاعلامي اعلان بتحول كبير في أسلوب التعامل بين قوى المعارضة ذاتها والمواجهة بين السلطة ومعارضيه.

(3) الأحزاب والتنظيمات السياسية: حزب العمال الشيوعي التونسي، الحزب الديمقراطي التقدمي، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل من أجل العمل والحريات، حركة التجديد، حزب العمل الوطني الديمقراطي، حزب تونس الخضراء، ح.د.الاشتراكيين (الخط الشرعي)، الوطنيون الديمقراطيون، الشبيوعيون الديمقراطيون، الشبيوعيون الثوريون، الوحيدون الناصريون، التيار البعثي، حركة النهضة. النقابات:الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة، الاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان، الاتحاد الجهوي للشغل بالمهدية، النقابة العامة للتعليم الثانوي، النقابة العامة للتعليم العالي، النقابة العامة للتعليم الأساسي، جامعة البريد، النقابة العامة للحديديين، النقابة العامة للوظيفة العمومية، النقابة العامة للأطباء الجامعيين، أعضاء من نقابة أطباء الصحة العمومية الجمعيات والمنظمات: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المجلس الوطني للحريات، الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب، رابطة الكتاب الأحرار، الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، نقابة الصحفيين التونسيين، المنظمة الوطنية لمناهضة التطبيع، مركز استقلال القضاء والمحاماة، التجمع من أجل بديل عالمي للتنمية، ودادية قداماء المقاومين، الهيئة الوطنية للمحامين، الاتحاد العام لطلبة تونس، المبادرة الديمقراطية، اتحاد الشباب الشيوعي التونسي، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، فرع منظمة العفو الدولية بتونس، نقابة الفنيين التونسيين المشغولين في السينما والسعي البصري، قاضيتان من المكتب الشرعي لجمعية القضاة. (المصدر موقع البديل)

من لجنة مساندة اضراب الجوع الى "هيئة 18 اكتوبر للحقوق والحريات"

لم تستوعب السلطة طبيعة ما جرى وسارعت الى توجيه تهمة "الخيانة" و"العمالة" للخارج. مشككة في وطنية المضربين والمساندين لهم. لقد ساهم هذا الموقف من السلطة في توطيد العلاقة بين هذه المكونات ودفع بالقائمين بهذه التجربة إلى التفكير في الارتقاء بها إلى ما هو مؤسساتي. وتم البحث عن شكل من اشكال اللقاء السياسي المشترك يضمن لهم استمرارية هذه التجربة. إذ لم يكن مصطلح التحالف أو الجبهة متداول. فالكل يعلم أن تكوين جبهة سياسية بين هذه القوى المختلفة والمتنافرة مازال حلما بعيدا. وهكذا تم تأسيس ائتلاف جديد ضم العديد من الشخصيات المنتمية الى أطراف سياسية مختلفة. بعد أن رفضت السلطة الاستجابة لمطالب المضربين و لنداءات منظمات المجتمع المدني الدولية غير مهتمة بالضغط الموزونة التي أقدمت عليها بعض الحكومات الغربية⁽⁴⁾. عقد المضربون على الطعام في 7 ك1/ ديسمبر 2005 ندوة صحفية في هذا الغرض وأصدروا بيانا جاء بمثابة الأرضية السياسية التي ستقود تحركهم خلال المرحلة القادمة بعد أن حلوا لجنة مساندة الإضراب التي كانت تضم شخصيات من مختلف التيارات السياسية والفكرية، واستبدلوها بائتلاف جديد يحمل اسم "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" تضم 24 شخصية، تمثل أهم التيارات السياسية والفكرية في تونس. حافظ هذا المكون السياسي الجديد على نفس الأهداف التي رفعها المضربون وهو ما سموه "الحد الأدنى الجامع"، مؤكدا على «مواصلة العمل الموحد»، و"انتهاج أساليب التحرك الميداني"، متمسكين ب"مواصلة الحوار مع مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية والهيئات المدنية المعنية بالنضال من أجل إقامة دولة ديمقراطية". وقد تم الاعلان عن إنشاء منتدى فكري، يتولى إدارة "الحوار بين مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية حول القضايا الأساسية التي يفترضها الانتقال إلى الديمقراطية". تم إعطاء الأولوية لخمسة محاور يتشابك فيها النظري بالسياسي والاستراتيجي وهي حرية المعتقد والضمير، والمساواة بين الجنسين، وهوية البلاد، والحرمة الجسدية التي يقصد بها "الحدود في التشريع الإسلامي". وقد أعلن بكل وضوح أن الغرض من هذا المنتدى هو دفع التيار الإسلامي ممثلا بحركة النهضة وأنصارها نحو حوار مفتوح وصريح مع مختلف مكونات النخبة السياسية والمجتمع المدني، تعلن من خلاله عن مواقفها تجاه جملة من المسائل كانت ولا تزال محل تشكيك من قبل الأوساط اليسارية والليبرالية العلمانية والنخب الحقوقية الديمقراطية الحديثة سواء داخل تونس أو خارجها. "بمعنى آخر، تريد الأطراف العلمانية الشريكة في هذا "التحالف" الأول من نوعه منذ عام 1987، الحصول على توضيحات مكتوبة وضمانات مبدئية من حركة النهضة حول ما يعتبر الحد الأدنى لبناء لنظام ديمقراطي. وهو شرط قبلته حركة النهضة، حيث أكد زياد الدولاتي في الندوة الصحفية أن الإسلاميين "يعملون من أجل مجتمع ديمقراطي يتسع لكل التونسيين". لا بد هنا من الإشارة إلى أن مجموعة من اليسار التي ساهمت في إضراب الجوع رفضت الالتحاق ب"هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" على خلفية رفضها لتواجد اسلاميين داخل الهيئة⁽⁵⁾، إذ ترى أن النهضة تفتقد شروط

(4) قامت السلطة بنكليف السيد زكرياء بن مصطفى، رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان (الرسمية) بالاستماع لمشاعل أحزاب المعارضة القانونية ومنظمات المجتمع المدني المرخص لها فقط. متجاهلا قادة الاضراب..الشي الذي اعتبره المضربين لا يستجيب لطبيعة المرحلة.

(5) رفض "الائتلاف الديمقراطي والتقدمي" (ائتلاف سياسي تونسي يضم تيارات يسارية) مختلفة في 4 كانون الثاني/يناير 2006 أي تعامل مع حركة النهضة الإسلامية المحظورة معتبرين أنها تحمل مشروعا استبداديا خطيرا تحت راية الدين. وضم الائتلاف "حركة التجديد" وحزب "العمل الوطني الديمقراطي" و "الشبيوعيون الديمقراطيون" غير المعترف بهما، إضافة إلى مستقلين. وأطلق على

الحزب المدني (الموقف من المرأة وتطبيق الحدود) للنشاط المشترك أو للتحالف معها. لأن يرفض هؤلاء "الأسلوب الأمني" مع حركة النهضة، متبنين الأهداف الأربعة التي رفعها المضربين على الطعام، فإنهم يعطون الجانب الأيديولوجي أهمية كبرى لأي عمل المشترك⁽⁶⁾.

ما تمكنت الهيئة من تحقيقه؟

مالذي تمكنت من تحقيقه هذه الهيئة بعد ثلاث سنوات من تأسيسها؟ وهل تمكنت فعلا من خلق تجمع سياسي جديد تجاوزت به ما هو سائد داخل أطراف المعارضة التونسية من تغليب الأيديولوجي على ما هو سياسي. هل ترسي هذه المبادرة امكانية العمل المشترك مع التيار الاسلامي؟ هل تتمكن هذه التجربة من وضع حد للغة التطرف والتكفير والتهميش والاقصاء التخوين التي سادت الخطاب السياسي في تونس؟ أم أن الهيئة ليست إلا مجرد التقاء ظرفيأي كما تقول السلطة إنه "التقاء غير طبيعي بين الأضداد"؟ ولعل أبرز ما حققته هذه الهيئة هو:

- تمكنت من أن تضع المطالب من حرية الاعلام وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والعفو التشريع العام في مقدمة اهتمامات الرأي العام في تونس وكل المهتمين بالشأن المغربي والعربي.

- انهاء حالة القطيعة لعقود بين القوى الاسلامية والقومية والعلمانية. وهو تحول لا يمكن الاستهانة به. وهذا يعني أن العزلة التي فرضتها السلطة على حركة النهضة لمدة خمسة عشر عاما قد انتهت. إن عملية الانفلال على حركة النهضة ستؤدي إلى عملية فرز حقيقية داخل التيار الاسلامي بين تيار العنف وبين تيار الحوار بين التيار المدني وبين التيار التكفيري. ومهما يقال هنا وهناك فإن دور القوى المدنية والتقدمية هو مد اليد لهذا التيار المدني، ومساعدته للخروج من مستنقع العنف. وأن بعض التطورات التي شهدتها الساحة في أواخر 2006 تثبت أن خيار الاستئصال الذي مورس مع التيار الاسلامي بشكل عام أدى الى تنامي تيار التكفير.

وضع الخلافات الأيديولوجية في درجة ثانية من أجل تحقيق اصلاحات ديمقراطية وحقوقية.

- أعطت نفسا جديدا لعلاقة الأحزاب والجمعيات الحقوقية والقانونية فيما بينها. إذ فتحت خطوط تواصل طالما كانت مغلقة إما عن خوف و إما عن جهل وفي أغلب الأحيان عن خوف و جهل معا. وفتحت المجال لحوارات بين تيارات سياسية متقاربة لطالما كانت تتخاطب من موقع الخنادق المتقابلة. وخلقت أرضية مفتوحة للحوار على قاعدتي القبول لمبدأ الحوار بين الكل والرفض القاطع لحل الخلافات السياسية عن طريق العنف.

الائتلاف اسم وقال أمين عام حركة التجديد (العلمانية) أن تونس بلد ديانتها الإسلام لذلك لا حاجة لنا بحزب يتخذ من الدين مطية للسياسة ويوظف المقدرات الدينية للرجوع إلى الوراء، بينما ندعو نحن إلى مواصلة تدعيم حقوق المرأة والحداثة.

⁽⁶⁾ "وإذا كان نظام الحكم الدستوري يمثل العائق الرئيسي الأول أمام تحقيق الديمقراطية في بلادنا وإرساء نظام جمهوري ديمقراطي، فإن الحركة الإسلامية بمشروعها الاستبدادي المستتر بالدين وبما يدفع إليه من ردة عامة في المجتمع، تمثل العائق الأساسي الثاني. وكلاهما يشكل الطرف الرئيسي في التناقض الذي يميز المرحلة التكتيكية الراهنة والذي يقابل بين الديمقراطية من ناحية والدكتاتورية القائمة ومشروع الاستبداد المستتر بالدين من ناحية أخرى. وإن حلّ هذا التناقض لا يحدث إلا بإقامة الجمهورية الديمقراطية ذات البعد الشعبي والتقدمي". هذه الفقرة من وثيقة "مشروع أرضية اليسار" التي تجمع العديد من التيارات اليسارية الراضة للتعامل مع الاسلاميين.

- المنتدى الفكري التابع للهيئة الذي أصبح اطارا للحوار الفكري ومجالا لتعميق التواصل السياسي. وساهم في وضع الخلافات الفكرية والايديولوجية بين مكونات الهيئة على طاولة البحث بعيدا عن الأحكام المسبقة والقوالب الجاهزة. وقد تمكن هذا المنتدى حتى الآن من اصدار العديد من الورقات الفكرية التي تشكل الأرضية الفكرية لما يرونها "أسس نظام ديمقراطي". وقد أصدرت الهيئة بعد حوار مستفيض بين المكونات وثيقة في آذار/ مارس 2007 بمناسبة اليوم العالمي لحرية المرأة حول المساواة بين الجنسين وهذه خطوة مهمة للتقريب بين مواقف الإسلاميين والعلمانيين في قضية شكلت محور خلاف بينهم على امتداد عقود. وقد أكدت الوثيقة على التمسك بالمكاسب التي تحققت للمرأة التونسية وفي مقدمتها " المكاسب ما تضمنته مجلة الأحوال الشخصية من حقوق وإصلاحات ساهمت في الحد من مظاهر الحيف والتمييز ومن أسباب التوتر في العلاقات الأسرية من ذلك أن منعت مجلة الأحوال الشخصية تعدد الزوجات وأقرت التراضي أساسا لقيام عقد الزواج" وتعلن فيها تمسكها "بما تحقق من مكاسب تحريرية ترى أن القضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة داخل الأسرة وفي الحياة العامة". و في الذكرى الثانية للتأسيس أصدرت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" وثيقة فكرية حول حرية الضمير والمعتقد. وشددت الوثيقة على أن حرية المعتقد والضمير يجب أن تكون مكفولة لكل المواطنين، بضمنان حقهم في حرية اعتناق الدين أو المعتقد والحق في إظهاره وإقامة شعائره ونشره بالتعليم أو بالدعوة إليه. ودعت الوثيقة التي تعد الأولى من نوعها في تونس إلى نبذ كل تمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين أو المعتقد باعتبار أن المواطنة عقد يقوم على المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع.

إن أمضاء حركة النهضة يعتبر تحولا كبيرا داخل الساحة السياسية في تونس وخاصة، داخل التيار الاسلامي. وقد أكد السيد علي العريض ناطق باسم حركة النهضة في كلمته في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحزب الديمقراطي التقدمي في ك1/ ديسمبر 2006". إن حركة 18 أكتوبر التي انطلقت بحدث واع و هادف و تطورت أرضيتها باطراد كانت و ما تزال محطة مهمة في مسار المعارضة و العمل المشترك (...) إنها مكسب وطني للنضال الديمقراطي بما حققته من جمع للشمل واستنهاض للهمم ودفع للتردد وتوضيح للأهداف و لمسار تحقيقها و تطويرها و توسيعها (...) كما نجدد تمسكنا بأهداف حركة 18 أكتوبر و هي حرية الإعلام و حرية التنظيم واطلاق سراح المساجين والعمو التشريعي العام، وبهدفها الرابع المتمثل في دفع الحوار الفكري الوطني لصياغة عقد ديمقراطي يكون افضل أرضية للارتقاء بالحركة إلى مستويات أعلى خدمة لمعارضة مستقلة جادة و صادقة و موحدة تحقق الانتقال الديمقراطي الذي هو مفتاح التصدي لمشاكل مجتمعنا في مختلف المجالات..."

- بالرغم من اصرار السلطة في خطابها العلني على أنه لا وجود لمشاكل سياسية وعدم الاعتراف بهذه الهيئة فإن اطلاق سراح كل مساجين حركة النهضة، يأتي في إطار الديناميكية التي خلقتها "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" على الوضع السياسي في تونس.

عن المعوقات الموضوعية والذاتية في نمو هيئة 18 أكتوبر:

يبقى أن الحركة تعاني من عديد المعوقات التي تتهددها، بعضها ذو طابع موضوعي والآخر ذو طابع ذاتي. ولكنها تلتقي لتضع التجربة على المحك، ذلك أن طبيعة التحديات التي يواجهها الناشطين السياسيين في تونس تتعدد وتتراكم وهذا يفترض تنوع في الأساليب ومقدرة فذة على ابداع مهام وطرق جديدة للعمل، مما قد يدخل التجربة في حيز التاريخ لتفسح المجال لأساليب جديدة، وتحالفات أخرى تعجز مثل هذه التجمعات الظرفية الايفاء بها. إذ كلها تبقى مرهونة بالتغيرات السياسية التي قد تحصل، وبطبيعة الخيارات التي قد تبادر بها السلطة التي تبقى الكلمة الأخيرة بيدها. نحاول عرض بعض هذه المعوقات:

أولاً: نشاط ل18 أكتوبر قانونا نشاط غير مرخص به، بما يعنيه الحظر من مراقبة ومتابعة للعديد من الرموز ومنع الاجتماعات بالرغم من الغطاء القانوني الذي يشكله وجود حزبين قانونيين في الهيئة وهو الحزب التقدمي الديمقراطي وحزب التكتل وهذا يعيق عمل الحركة ونموها الطبيعي وامتدادها الداخلي.

ثانياً: "هشاشة فكرة تجاوز الايديولوجيا وجعلها في مرتبة تالية للسياسي" وذلك تعود الى مكونات هذه الهيئة ففيها من اليسار أقصاه ومعتدلة وفيها من الوسط ومن الحركة والاسلامية ومن التيار القومي. وتخضع كل هذه التيارات السياسية إلى إرث سياسي اقصائي تكون بحكم سنوات الانغلاق التي شهدتها تونس منذ الاستقلال. كذلك فإن كل هذه المكونات تخضع لمعادلات داخلية، وهي كلها تنظيمات غير مرخص بها ماعدا الحزب الديمقراطي التقدمي و التكتل. وهذا يرتبط بمدى مقدرة القيادات على السيطرة على المنضويين ورائها. فعلى سبيل المثال حزب العمال الشيوعي هو حزب ماركسي لينيني عرف بمواقفه الراديكالية من ظاهرة الاسلام السياسي. عدل، في السنوات الأخيرة، موقفه معتبرا أن الأولوية تعود الى تحقيق الحريات والديمقراطية. وهو كذلك خاضع تحت ضغط جناح من اليسار الرفض لأي شكل من أشكال التعامل مع الاسلام السياسي. من خارج الحزب أي الى العائلة اليسارية عامة وهو لا يريد أن يظهر بمظهر المتحالف مع ما يطلق اليسار باليمين الظلامي⁽⁷⁾، والى تواجد رؤية داخل الحزب تتبنى هذا الموقف. نفس السيناريو بالنسبة للحركة الاسلامية فإن قيادة الحركة تواجه ضغوطات كبيرة من داخل قواعدها وأنصارها ذلك أن هذه الوثائق الفكرية تجد معارضة داخل الحركة الاسلامية النهضوية ويعتبرون ضرب لهوية الحركة، لا يستهان بها داخل الحركة الاسلامية في تونس وهناك أصوات رافضة لأي تواصل أو تعامل مع التيار العلماني..⁽⁸⁾ معتبرين أن الحركة بلغت "مستوى التردّي" و يعتبرون ما أقدمت عليه بعض قيادات النهضة "خطايا بيانات 18 أكتوبر" نذكر على سبيل المثال المواقف السابقة للأستاذ لصالح كركر القيادي في الحركة الاسلامية وخاصة في رسالته المفتوحة الى الأستاذ راشد الغنوشي حول موقفه من الرابطة التونسية لحقوق الانسان، متهما اياه ب"ازدواجية الخطاب" "مع يسار يعادي الحركة الاسلامية". بأنه يقدم خطابا يرضي الجميع، لا يعبر عن حقيقة الموقف الاسلامي. وهناك العديد من المواقف التي تتهم قيادة حركة النهضة، بالتلاعب وبأنها خرجت على الواجب الشرعي. " أن جماعة 18 أكتوبر والثلة من إخواني في حركة النهضة المتمسكون بـ18 أكتوبر هم يجذفون بعكس التيار، وسوف لن يطول الزمن حتى يجدون أنفسهم جميعاً في التسلسل"⁽⁹⁾. ويذهب محمد شمام وهو من القيادات الاسلامية إلى أن دخول حركة النهضة إلى هيئة 18 أكتوبر كان للتواري ولا يعبر عن حقيقة داخلية⁽¹⁰⁾. وترد حركة النهضة على مثل هذه المواقف أنها تعبر عن وجهة نظر. وأن

⁷ في حوار لجريدة "الموقف" حمه الهمامي: تونس نيوز 2 - 1 - 2007

⁸ مواقف صالح كركر في السابق، ومواقف بعض القيادات الاسلامية والذي تعتبره الحركة علامة من علامات ممارسة الديمقراطية داخلها..

⁽⁹⁾ محمد شمام حتى لا يشوش على واجبي الشرعي - الحلقة الرابعة موقع تونس نيوز

⁽¹⁰⁾ "وإذا كان التواري يعبر عن الروح التي تحكم خطاب وممارسة بعض قيادات حركة النهضة، فهو يعبر أيضا على وجه من وجوه تردّي الحركة الشامل. لقد طغى علينا منطق التواري مما لا يحبه الغرب والعلمانيون ومحترفو السياسة وانتهازيوها ، طغيانا أفقدنا التوازن في الخطاب والممارسة، كما هو جلي في العمل السياسي ومع 18 أكتوبر، مما أصبح من الضروري معه التفكير في هذا التواري، ومن ماذا؟ وهل هناك ما يدعو لهذا التواري؟ (...). ويكل ما سبق - وخاصة بعد خطايا بيانات 18 أكتوبر- أصبحت

حركة النهضة مثل كل الحركات الأخرى تتعدد فيها الآراء وهذا برهان على أنها ديمقراطية! وأن هذا لا يؤثر على مواقف الحركة المبدئية.

هذه الضغوط من هذا الجانب وذلك قد تحد من شدة الاندفاع لدى بعض القيادات الإسلامية واليسارية. لكن هذه القيادات تعي في نفس الوقت حجم النتائج الايجابية وأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مع التيارات السياسية الأخرى وداخل مكونات المجتمع المدني وحجم السلبات التي يمكن أن تجنيها والتي تنجر عن انعزالها وانغلاقها.

ثالثا: حول العلاقة بالخارج: كما سبق وأن بيّنا أن الخارج حاضر في الصراع بين السلطة والمعارضة. ف كلا الطرفين يريد كسبه لصالحه. ويلقي الخارج خاصة الأوروبي بظلاله على الحراك السياسي الداخلي، نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله، فهي الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والجار لأوروبا مع تشابك المصالح الاقتصادية والتجارية، إضافة الى تواجد جالية كبيرة في هذه الدول وخاصة فرنسا. يبقى أنه لم يحدث أن دعت المعارضة الدول الغربية إلى التدخل المباشر. إلا أن السلطة ترى أن التطرق الى موضوع الحريات وحقوق الانسان خارج تونس ومع السفارات الأجنبية "يساهم في تشويه سمعة تونس" ويعتبر "تحريضا ضدها من هذه المعارضة". تعتبر السلطة التونسية "هذا السلوك مس بالسيادة الوطنية". تبقى هناك اشكالية داخل الهيئة ووجهات نظر متناقضة فيما يخص العلاقة بالخارج، وخاصة حول الزيارات التي تؤديها بعض الشخصيات للسفارات الأجنبية.

أ- توجه لا يرى أي مانع في الاتصال والتواصل مع السفارات الأجنبية ومع الاتحاد الأوروبي. ويعتبر ذلك جزء من رؤيتها السياسية وتصورها لطبيعة علاقات أحزابها بالخارج. وتضيف أنها لا تختلف كثيرا عما يقوم به الحزب الحاكم. وترتكز في هذا على اتفاق الشراكة المعقود بين تونس والاتحاد الأوروبي الذي كان مشروطا بالتقدم في مجالات حقوق الانسان. وقبلت السلطة فيه أن يكون لأوروبا حق متابعة أوضاع حقوق الانسان في تونس. ولا تتردد قيادات هذا التوجه في التصريح أنهم غير مستعدين لتلقي دروس في الوطنية من السلطة.

ب- وتوجه ثان يرفض أي شكل من اشكال الدعوات التي توجه لهم من قبل هذه السفارات. هم يرفضون من الأساس اتفاق الشركة مع أوروبا وينادون بضرورة مراجعتها وتقتصر اتصالاتهم بجمعيات المجتمع المدني في أوروبا.

لم يؤثر هذا الانقسام في التقييم لظاهرة العلاقة بالخارج كثيرا في عمل الهيئة الى حد الآن ، لأنه خضع لتكتيكات مرحلية مختلفة لكل طرف سياسي. إلا أنه من العوائق التي قد تطفو على

مقتنعا بضرورة كسر تلك البوتقة، وإلا فالكارثة تنتظر التدين، وتنتظر حركة النهضة بتونس." ويتناول محمد شمام واقع حركة النهضة وأفاق رفض ما تمارسه القيادة "...مثل هذه الحال هي حال خطيرة ولاشك، ولكن الذي ضاعف تلك الخطورة هي "عملات" 18 أكتوبر التي قضت بعض قيادات حركة النهضة عمليا على أي أرضية تقف عليها هذه الحركة، وعلى أي مرجعية تحتكم إليها. لقد سقط وضاع كل ذلك مما لم يعد معه هناك شيء إلا سيادة الأمر الواقع. ولم نعد نرى من بعض القيادات من ممارسة غير هذا الأسلوب متمردين عن كل شيء حتى عما يقررونه هم بأنفسهم في دواليب الحركة." محمد شمام تفاعلات وتوضيحات (1 من 5) تونس نيوز

السطح. هذا وتشن وسائل الاعلام التابعة للسلطة ومنابر الأحزاب المعرضة الوفاقية بين الفينة والأخرى حملات عنيفة على العديد من رموز هيئة 18 أكتوبر متهمة إياها ب"العمالة الخارج".

رابعاً: الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2009 الرئاسية وعن كيفية التفاعل معها. فمكونات هيئة 18 أكتوبر لها رؤى مختلفة يصعب التقريب بينها. فهناك من يرى أن دور الهيئة هو الدفاع عن الأهداف المرفوعة. وتطوير عمل المنتدى الفكري للتقريب بين وجهات النظر. وهناك رؤية أخرى ترى أن على الهيئة تقديم العمل السياسي وعليها أن تخوض المعترك السياسي ويكون لها موقف من الانتخابات بل خوضها في مواجهة السلطة. وعليها أن تختار مرشحا يمثلها يتم انتخابه أو الاتفاق عليه داخل الهيئة حتى تتمكن من توظيف المنابر التي ستفتح في الانتخابات. ووجهة نظر ثالثة ترفض المشاركة كلية في الانتخابات ويعتبرها مهزلة وخطابه السياسي مبني على أساس مقاطعة هذه الانتخابات. أما الرؤية الرابعة تكنفي بالتأكيد على حق كل مواطن في الترشح وترفض أن تعطي أي إشارة انتخابية لاعتبارات داخلية وسياسية.

والرأي السائد هو أن هيئة 18 أكتوبر ستكتفي بمتابعة الوضع الحقوقي والاعلامي مكتفية الى التنبية كل ما يعترض ويتعارض مع حرية الاعلام والتنظيم الحزبي والى ما يتعرض اليه المرشحين من مضايقات سياسية دون الانتصار الى مرشح ضد آخر. وهذا ما اعتبره السيد أحمد نجيب الشابي إخفاقا سياسيا لهيئة 18 أكتوبر⁽¹¹⁾. لقد استاء المصريون على ضرورة أن تلعب الهيئة دورها في الاستحقاق الرئاسي (الحزب التقدمي) من موقف رفض البت مبكرا (التكتل من أجل العمل والحريات) ومقاطعة الانتخابات (حزب العمال الشيوعي، المؤتمر من أجل الجمهورية، القوميون). وانشغال النهضة بمشاكلها الداخلية (المساجين)، مع تأكيدها على حق كل فرد في الترشح.

إلتقاء ضرورة أم تحالف سياسي:

اللقاءات السياسية بين الحزب الديمقراطي التقدمي (الأستاذ نجيب الشابي، ود.منصف المرزوقي و الحركة الإسلامية قديمة، وليست جديدة على الساحة السياسية في تونس. فقد أشرنا سابقا لمثل هذه التحالفات. وقد تفضي الساحة إلى عقد التحالفات بينهم أوبين بعض القوى السياسية الأخرى وهو من المواضيع المطروحة في الساحة. الجديد هو اللقاء مع اليسار الماركسي فهل هذا التحول استراتيجي أم تكتيكي، فرضه التهميش الذي عاشته أغلب القوى من السلطة. لا نعتقد أن العديد من وجوه اليسار وكذلك من الاسلاميين تقبل الدخول في تحالف سياسي، في ظل الوضع الحالي. فبالرغم من تواجده داخل هيئة 18 أكتوبر فحزب العمال الشيوعي مازال ترى في مشروع النهضة رمز من رموز الاستبداد الديني. ذلك أن "الحركة الإسلامية" (نقصد فصيلها الأساسي "النهضة") بمقولاتها المعروفة لن تتوانى عن إقامة مشروعها المجتمعي "الاستبدادي والمتستر بالدين" إذا استحوذت على الحكم ولكن هي الآن في واقعها الراهن كحركة مقموعة.."⁽¹²⁾، وتنطلق في قبولها الدخول هيئة 18 أكتوبر جنب لجنب مع الاسلاميين من منطق تكتيكي، مرحلي وهو ما عبر عنه حزب العمال الشيوعي أيضا في ملاحظاته حول دعوات اليسار إلى أرضية

¹¹ السبيل أونلاين يحاور الأستاذ أحمد نجيب الشابي حاوره : زهير مخلوف - تونس

⁽¹²⁾حزب العمال الشيوعي التونسي، ملاحظات حول وثيقة "مشروع أرضية لليسار" الحوار المتمدن 2007-8

عمل باستبعاد التيار الاسلامي. ويوضح حزب العمال الشيوعي لقاءه مع التيار الاسلامي على أنه تكتيك أي تحالف ظرفي ويدعو إلى ما يسميه " الفرق بين التحالف والالتقاء. فالتحالف هو الاتفاق الواعي والإرادي والصريح والعلني بين عدد من الأطراف السياسية حول برنامج متكامل الجوانب الهدف منه إجراء تغيير مرحلي (أو استراتيجي) على الوضع أي حل تناقض رئيسي حلا نوعيا يستوجب كما قلنا اتفاقا شاملا حول برنامج يتضمن مطالب وأهداف متكاملة. أما الالتقاء فهو مجرد اتفاق جزئي تفرضه ظروف النضال وتقاطع المصالح، حول بعض المطالب والأهداف الجزئية من البرنامج البديل لا كل مطالب البرنامج وأهدافه"⁽¹³⁾. ويقطع الحزب أن "التحالف مع هذه الحركة غير وارد ما لم تغتبر برنامجها". ويبدو اشتراط تغيير برنامج حزب سياسي، للتحالف مع حزب آخر هي من الشروط المستحيلة لأنها ببساطة دعوة لهذا الحزب الى حل نفسه والالتحاق طواعية بالآخر. عندها يفقد الاختلاف معناه. الهدف من الحوار لكن الهدف هو الوصول إلى قواسم مشتركة. أما الحوار الذي لا يلتقي فيعبر عن صراع لا لقاء فيه. ويبدو أن الهيئة قد أدت دورها في كسر حاجز التواصل بين القوى السياسية المختلفة. إلا أنه من الصعب أن تتحول إلى جبهة سياسية متنوعة تمتلك برنامجا سياسيا وأرضية للعمل السياسي المشترك. يتضح الآن أن رفض الايديولوجي كان ظرفيا حكمته الضرورة. أما التحالفات السياسية فتحكمها الرغبة في الاقتراب أو الوصول الى الحكم وهذا خاضع لكل التغيرات والاحتمالات. لا يمكننا اعتبار الهيئة تحالفا سياسيا بمفهوم قوانين العمل الجبهوي الذي يخضع لبرنامج عمل وخطة واضحة المهام والمعالم. إنه التقاء بين قوى سياسية مختلفة تسعى إلى ضبط آلية للحوار فيما بينها ومع السلطة. تؤكد هيئة 18 أكتوبر أن يدها ممدودة للسلطة لفتح حوار جدي معه. إنها ليست موجهة ضد السلطة، إنها موجهة ضد سلوك سياسي يعزلها. إن الهيئة هي محاولة طرق قوية على أبواب الحوار، فهل تفتح السلطة الباب .

لقد واجهت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" أول اختبار حقيقي فيما يتعلق بالاستحقاقات السياسية وفي مدى مقدرة هذه القوى المكونة لها في خلق ديناميكية جديدة. وعلى الرغم من فشلها في إيجاد أرضية سياسية لموقف موحد من استحقاقات 2009 كما هو الحال في محطات التقارب السابقة بين مكونات المعارضة التونسية (استحقاقات 2004)، فإن كل مكونات هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" تؤكد على أنها لا تريد العودة الى المربع الأول، وهو منطلق الاقصاء لأي طرف كان، وخاصة عزل الاسلاميين الراضين للعنف من أي حوار مستقبلي. تبقى المحاولة محطة هامة في تاريخ التنسيق بين القوى السياسية المختلفة فكريا، وإن فقدت ذلك الوهج الذي صاحب نشأتها.

ختاما:

لاشك أن عطاء المعارضة عامة يتسم بالضعف وكما سابق أن بينا يعود هذا الى أسباب موضوعية، بسبب ما تتعرض له من ضغوطات من قبل السلطة، ومن عدم توفر مجالات التواصل بين المعارضة والشعب، وإن حدث، فإن أغلب التحركات يطغى عليه الطابع الاحتجاجي نتيجة ضمور قاعدتها الشعبية، امام سيادة ثقافة الخوف. لم تتمكن هذه المكونات من خلق قوة ضغط مجتمعي كافية لفرض صوتها واحداث تغيير يكون في مستوى الآمال المطروحة

(13) نفس المصدر

والمطلوبة. لقد نجحت في طرح مهمات جديدة على النضال السياسي لكن تحويل هذه المهمات الى واقع يومي يفرض على المناضلين السياسيين النزول الى عمق الشعب وضم مطالبها الحقوقية الى المطالب الاجتماعية التي تتزايد كل يوم وإلا فإنها ستبقى حركة نخبوية غير قادرة فعلا على تغيير الواقع والتأثير فيه. إذ ليس من السهل تنازل المتمكنين من السلطة في الوطن العربي عن مصالحهم. ذلك أن تغيير موازين القوى على المستوى الجماهيري يبقى الأسلوب الأنجع في دفع السلط العربية لقبول مبدأ الحوار. أما كيف يتم العمل الجماهيري في ظل هذا الوضع المأزوم؟ فذاك أمر مرهون بمقدرة هذه القوى المعارضة على ابداع أساليب عمل جديدة قادرة على ترجيح كفة الميزان.

لئن لم تتمكن "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" من إطلاق جبهة سياسية عريضة تساهم فيها كل القوى السياسية الراضة للعنف مهما كانت توجهاتها. فإنها عبّرت، أولاً وقبل كل شيء، عن رغبة جزء من المعارضة في تجاوز حالة التشتت التي تعيشها وعن اقتناعها أن عملية التغيير وخلق أليات تداول على السلطة بأسلوب ديمقراطي ليست هي مهمة تيار سياسي لوحده بل هي مهمة كل مكونات المجتمع مهما كانت حدة الاختلاف والتناقضات بين القوى السياسية. فتونس العربية تمتلك نخبة معارضة متحضرة وتمدنة، وأن شعبها له كل المؤهلات الحضارية والمدنية لإدارة شؤونه السياسية بأسلوب مدني حضاري رافضا أساليب العنف والعنف المضاد. والمطروح على قوى المجتمع المدني وأحزاب المعارضة والنقابات والسلطة هو الدخول في حوار وطني شامل بمساهمة جميع مكونات المجتمع السياسي عبر آلية جديدة تسمح لكل طرف أن يساهم بجدية في رسم ملامح المستقبل في تونس. فقد أثبتت التجارب السابقة أن انغلاق السلطة والانتصار للأسلوب الأمني في التعامل مع قضايا سياسية، يساهم في استفحال الأزمة، والعجز في حل المشاكل السياسية والاقتصادية. إن الأسلوب الأمني لا يحل المشكلة قد ينجح في اخفاء حقيقتها ويؤجلها، إنه كمن يحبس البخار في المرجل، الذي ينتهي بالانفجار فيطال الجميع. إذ الحل المثالي لمثل هذه الأزمة يكون بالحوار الشامل بين الجميع سلطة ومعارضة. فهل يتحقق هذا الحلم المثالي في الزمن المنظور؟

والله أعلم.

• باحث في العلوم السياسية، ورئيس جمعية الملتقى الثقافي العربي الأوروبي بباريس.